# الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

الدورة التاسعة والستون

الجلسة العامة **٥٤**

الإثنين، ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد كوتيسا ..... (أوغندا)

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٥٠.

**البند ٦٣ من جدول الأعمال** (تابع)

**تقرير مجلس حقوق الإنسان**

**تقرير مجلس حقوق الإنسان** (A/69/53 و A/69/53/Add.1)

**السيد قديروف** (قيرغيزستان) (تكلم بالإنكليزية): بداية، أود أن أغتنم هذه الفرصة لنعرب عن تقديرنا للسيد بودلير ندونغ إيلا، رئيس مجلس حقوق الإنسان، على عرضه تقرير المجلس الشامل (A/69/53).

تتفق جمهورية قيرغيزستان بشدة مع ضرورة الإقرار العالمي بحقوق الإنسان المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة، والإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وغيرهما من الصكوك الدولية الأساسية الأخرى، فضلا عن احترامها.

وتحدد أحكام دستور جمهورية قيرغيزستان أن الحريات الأساسية وحقوق الإنسان معنية بتحديد معنى ومضمون الأنشطة التي تضطلع بها السلطات التشريعية والتنفيذية والحكومات المحلية.

وفي سياق العولمة والتحديات الجديدة، تؤيد قيرغيزستان زيادة تعزيز التعاون الدولي واتخاذ إجراءات فعالة من جانب الأمم المتحدة ووكالاتها في تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها. وتثني قيرغيزستان على التقدم الذي أحرزه مجلس حقوق الإنسان، الذي أثبت أنه محفلا فريدا لمناقشة ووضع التوصيات والمعايير في مجال حقوق الإنسان وتقديم المساعدة التقنية. وفي الوقت ذاته، نرى من الأهمية بمكان أن يتم تنفيذ مبادئ العالمية والحياد والموضوعية وعدم الانتقائية تنفيذا صارما.

وفي رأينا، ينبغي لمجلس حقوق الإنسان أن يركز مزيدا من الاهتمام على تقديم المساعدة الرامية إلى بناء القدرات على الصعيد القطري، ولا سيما في وضع البرامج الوطنية وتنفيذها. وفي هذا الصدد، من المهم التركيز على مجالات مثل الحق في التنمية والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. كما ندعو إلى تعزيز سيادة القانون على الصعيدين الوطني والعالمي، وكفالة احترام حقوق الإنسان والعدالة المنصفة من خلال وجود قضاء مستقل.

تضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org)



الرجاء إعادة التدوير وثيقة ميسّرة

وينبغي لنا دائما أن نتذكر أن مشاكل حقوق الإنسان، وسيادة القانون، والديمقراطية مشاكل مترابطة وتعزز كل منها الأخرى. ولذلك، فإنه من الضروري وضع تدابير شاملة وتجسيدها في الاستراتيجيات والبرامج الإنمائية، بما في ذلك تلك المتعلقة بفترة ما بعد عام ٢٠١٥.

ولعل الجمعية تذكر أنها قامت في ٢١ تشرين الأول/أكتوبر بانتخاب ١٥ دولة عضوا جديدا في مجلس حقوق الإنسان للفترة ٢٠١٥-٢٠١٧ (انظر A/69/PV.29). أود أن أغتنم هذه الفرصة لأتوجه إليهم بخالص التهنئة على انتخابهم في المجلس وأن أعرب عن ثقتنا بأنهم سيقدمون إسهاما قيما في عمله خلال هذه الفترة الصعبة.

لقد انتُخبت قيرغيزستان في السابق عضوا في مجلس حقوق الإنسان للفترة ٢٠٠٩-٢٠١٢، بما في ذلك انتخابها نائبا للرئيس ومقررا لمكتب المجلس. ونعرب عن استعدادنا لمواصلة المشاركة بنشاط في أعمال المجلس. وفي هذا الصدد، قررت قيرغيزستان الترشح لعضوية مجلس حقوق الإنسان للفترة ٢٠١٦-٢٠١٨. وإذا انتُخبت لعضوية المجلس، ستبذل قيرغيزستان قصارى جهدها للاستعانة بما لديها من خبرة مكتسبة في تعزيز الحوار والتعاون البناء بين جميع الدول المهتمة، مع مراعاة التطورات الوطنية والإقليمية والتقاليد الثقافية والتاريخية والدينية للدول وأهداف التنمية المستدامة لمرحلة ما بعد عام ٢٠١٥.

ويوضح الوضع الدولي الراهن زيادة دور الوكالات الدولية في مجال حماية حقوق الإنسان، بما في ذلك مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، في صون السلام والأمن والاستقرار. وتدعم قيرغيزستان أنشطة المفوضية وتدعو إلى تحسين كفاءتها وتعاونها البناء مع مجلس حقوق الإنسان، ولا سيما في تنفيذ البرامج الرامية إلى تعزيز قدرات البلدان في تعزيز احترام حقوق الإنسان.

تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد بوريما (النيجر)

ونرى أن الاستعراض الدوري الشامل هو الآلية الأكثر فعالية لتعزيز التعاون الدولي في مجال حماية حقوق الإنسان. ويساعد التنفيذ الطوعي لنتائج الاستعراض في تعزيز النهوض بحقوق الإنسان في جميع الدول الأعضاء.

وفي هذا الصدد، ينبغي أن نلاحظ العمل الإيجابي للمجلس في ضمان الطبيعة الشاملة للاستعراض، الأمر الذي يمثل أهمية لاتخاذ إجراءات فعالة في مجال حقوق الإنسان. وفي الوقت نفسه، هناك حاجة إلى إيلاء مزيد من الاهتمام إلى مساعدة البلدان في تنفيذ توصيات الاستعراض الدوري الشامل من خلال توفير المساعدة التقنية وفقا للأولويات الوطنية في مجال حقوق الإنسان.

وقد قدمت قيرغيزستان تقريرها الوطني الأول في إطار عملية الاستعراض الدوري الشامل في عام ٢٠١٠. وفي وقت لاحق، تم اعتماد ١٥٤ من أصل ١٦٨ توصية من توصيات الاستعراض باعتبارها التزامات طوعية. واليوم، قد اكتمل إعداد التقرير الوطني الثاني في إطار الاستعراض الدوري الشامل. وبوجه عام، قدمت قيرغيزستان خلال السنوات الأربع الماضية ستة تقارير دورية إلى هيئات معاهدات الأمم المتحدة.

ومع ذلك، فإن تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها لا يزالان يشكلان تحديا، لا سيما بالنسبة لأقل البلدان نموا والبلدان النامية، ويرجع ذلك إلى حد كبير إلى الافتقار للموارد اللازمة لتقديم الدعم للمؤسسات والآليات المناسبة الضرورية لإجراء مزيد من الإصلاحات. ومن الضروري أن يؤخذ هذا العامل في الاعتبار في إطار الأنشطة التي يضطلع بها المجلس والشراكات المتعددة الأطراف بين الدول الأعضاء.

وفي الختام، أود مرة أخرى أن أؤكد مجددا التزامنا القوي بالإسهام في عمل مجلس حقوق الإنسان في كفالة الحفاظ على المعايير الدولية وتعزيز التعاون المتعدد الأطراف في مجال حقوق الإنسان.

**السيد رييث رودريغيث** (كوبا) (تكلم بالإسبانية): أود أنا أيضا أن أشكر سفير غابون لدى جنيف ورئيس مجلس حقوق الإنسان وأهنئه على عمله. وأود أن أشير بصفة خاصة إلى مسألة سلط عليها الضوء في بيانه الذي أدلى به في جلسة هذا الصباح (انظر A/69/PV.52)، وهي المناورات السياسية التي تزيد من أعباء عمل مجلس حقوق الإنسان.

لقد أنشئ مجلس حقوق الإنسان من أجل التغلب على المعايير المزدوجة وحالات المواجهة والمناورات السياسية في لجنة حقوق الإنسان. ومع ذلك، فإن هذا المجلس نفسه في حاجة اليوم إلى أن يتم إنقاذه من الانتقائية والمناورات التي اتسم بها عمله في التعامل مع الحالات القطرية. ويتضح ذلك في مختلف المبادرات التي اعتمدها المجلس خلال الفترة المشمولة بالتقرير المعروض على الجمعية الآن.

هذا هو الواقع الذي نواجهه، في حين ينبغي للحوار القائم على الاحترام والتعاون أن يوجه أعمال هذه الهيئة. وبدلا من تعزيز الجهود الرامية إلى تعزيز آلية الاستعراض الدوري الشامل باعتبارها الأداة الرئيسية لإجراء تحليل شامل لحالات حقوق الإنسان في البلدان، أصبحت المواجهة، والإكراه، بل ووتشجيع فرض الجزاءات ضد الدول ذات السيادة هي الخيارات المحبذة.

وهناك محاولة لوصم البلدان النامية، حتى بدون منحها فرصة للدفاع عن نفسها. وتحدد العقوبة على أساس ادعاءات لم يتم التحقق منها عن الحالة على أرض الواقع. ومن غير المقبول أن يسعى أحد القرارات التي اتخذها المجلس إلى إرساء سابقة، وبالطبع، ممارسة التلاعب بالإجراءات التي حددها المجلس من أجل اختلاق ذرائع لفرض عقوبات وجزاءات من خلال الإحالات إلى مجلس الأمن والمحكمة الجنائية الدولية، الهيئة التي دائما ما يفلت فيها القوي من العقاب.

وسترفض كوبا على نحو فعال مثل هذه السابقة الخطيرة. فما يعنينا هو كفالة الحقوق التي تتسم بنفس قدسية الحق في تقرير المصير، والحق في السلام، والحق في التنمية لجميع شعوب وبلدان الجنوب. فإهمال ذلك من شأنه أن يؤدي بنا إلى التحول لشركاء في ممارسة ستهدد في المستقبل جميع البلدان النامية وجميع من يفتقرون إلى الحماية المكفولة للأقوياء من خلال الإفلات من العقاب – جميع المستضعفين والمضطهدين الذين يعانون من نخب السلطة.

وستواصل كوبا تعزيز الحوار البناء واحترام مبادئ العالمية والموضوعية والحياد وعدم الانتقائية. وسنواصل الدفاع عن آليات المجلس وإجراءاته الخاصة المنشأة لتعزيز هذا التعاون، وسنواصل العمل على الحيلولة دون أن تصبح أدوات للتلاعب السياسي على أساس مصالح معينة من ناحية الهيمنة.

وستواصل كوبا العمل من أجل تعزيز حقوق الإنسان وحقوق الإنسان للشعوب والجيل الثالث من الحقوق والحق في الغذاء وحمايتها، والعمل على إنشاء نظام دولي ديمقراطي ومنصف. وستواصل كوبا العمل من أجل تعزيز الحق في التضامن الدولي ومكافحة العنصرية وكراهية الأجانب وجميع أشكال التمييز. وسنواصل العمل من أجل نيل الحقوق الثقافية واحترام التنوع.

باختصار، ستواصل كوبا الالتزام بضمان ألا يظل العالم الذي يكفل حقوق الإنسان للجميع حلما كاذبا.

**السيد سنجاري** (العراق): يغتنم وفد بلدي هذه الفرصة للترحيب برئيس مجلس حقوق الإنسان الذي كان بيننا صباح هذا اليوم وقدم إحاطته الإعلامية في هذه القاعة بشأن أهم الأنشطة التي اضطلع بها مجلس حقوق الإنسان للعام الماضي (انظر A/69/PV.52). ونتقدم بالشكر له على ما قام به من أنشطة شخصية، وتوفيقه في أداء مهامه كرئيس للمجلس. وأود أن أبين أن وفد بلدي قد اطلع على التقرير المقدم من مجلس حقوق الإنسان (A/69/53) ويقدر الجهود المبذولة في إعداده.

بعد الهجمة الإرهابية التي شهدها العراق في بعض مناطقه بتاريخ ١٠ حزيران/يونيه الماضي، والتي تمثلت في سيطرة عصابات داعش الإرهابية على بعض الأراضي العراقية وما تزامن مع ذلك من انتهاكات ارتكبتها تلك العصابات الهمجية، والتي تمثلت في القتل والتهجير القسري، خاصة لأبناء الأقليات ومجازر بحق الجنود الأسرى والسجناء العراقيين وسبي للنساء وممارسة جميع أشكال الانتهاكات بحقهن، عمل العراق – إضافة إلى تصديه لتلك الهجمات الإرهابية – على التحرك لفضح تلك الجرائم أمام المجتمع الدولي ومنابر حقوق الإنسان الدولية؛ حيث دعا إلى عقد جلسة خاصة لمجلس حقوق الإنسان، بمساندة من أعضائه، وهي الجلسة الثانية والعشرون، والتي تمخض عنها صدور القرار ١/٢٢ بتوافق الآراء ليعكس تضامن المجتمع الدولي مع جهود العراق في تصديه لتلك الجماعات الإرهابية، وحثه على تعزيز الجهود لمساعدة العراق وحماية المدنيين وتقديم المساعدة إليهم.

وبموجب هذا القرار، طلب مجلس حقوق الإنسان من المفوضية السامية لحقوق الإنسان إرسال بعثة إلى العراق للتحقيق في الادعاءات المتعلقة بالانتهاكات التي ترتكبها عصابات داعش الإرهابية للقانون الدولي لحقوق الإنسان، وتقصي الحقائق فيما يتعلق بتلك الانتهاكات حرصا على تفادي الإفلات من العقاب. وفي هذا الصدد، يؤكد العراق على استعداده الكامل للتعاون مع بعثة المفوضية السامية، ويأمل أن تحقق أهدافها ضمن نطاق حدود الولاية المناطة بها.

وختاما، نتقدم بالشكر لجميع الدول التي ساندت العراق في جهوده لعقد الجلسة الخاصة المذكورة، والدول التي دعمت مشروع القرار الصادر عنها، وكذلك جميع الدول التي قدمت المساعدة العسكرية والتقنية والإنسانية إلى العراق في حربه ضد الإرهاب.

**السيد هلال** (المغرب) (تكلم بالفرنسية): أود أولا أن أشيد إشادة خاصة بالسيد بودلير ندونغ إيلا، رئيس مجلس حقوق الإنسان، وأن أهنئه على قيادته وعلى المهارة الفائقة التي أدار بها أعمال المجلس خلال هذا العام، بما في ذلك الدينامية التي أضفاها على أنشطة المجلس خلال فترة رئاسته.

يستعد المجتمع الدولي للاحتفال بالذكرى السنوية العاشرة لإنشاء مجلس حقوق الإنسان، والذي أصبح الآن هيئة الأمم المتحدة الرئيسية المسؤولة عن مسائل حقوق الإنسان. وقد نجح المجلس في حمل عدة دول على الالتزام والتعاون من خلال الحوار والتعاون وتقديم المساعدة التقنية كأساس تستند إليه أعماله. وعلاوة على ذلك، فإن آليته المبتكرة – الاستعراض الدوري الشامل – أظهرت أن العالمية والتعاون ما برحا يمثلان الأساس لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها بفعالية. أما الإجراءات الخاصة فتستمر من جانبها في الاضطلاع بدور لا غنى عنه في إبلاغ المجلس بالتطورات في مجال حقوق الإنسان في جميع أنحاء العالم، وفي تزويده بالخبرة اللازمة بشأن المسائل المواضيعية.

لذلك، يجب على المجتمع الدولي حماية الإنجازات التي يحققها المجلس وحماية عمله من التسييس والاستغلال.

ونحن إذ ندرك الحاجة إلى تعزيز منظومة الأمم المتحدة في مجال حقوق الإنسان، التزم المغرب – من البداية – بعملية إنشاء مجلس حقوق الإنسان في عام ٢٠٠٥. وبلغ إسهام المغرب المتواضع ذروته في سياق إنشاء آلية الاستعراض الدوري الشامل، والذي قام فيه بدور المهندس من خلال الدور الذي اضطلع به بلدي بوصفه ميسرا لتلك الآلية، سواء أثناء عملية إنشائها في عامي ٢٠٠٦ و ٢٠٠٧، أو خلال عملية استعراض أدائها وأساليب عملها في عام ٢٠١١.

كما تجلى اهتمام المغرب بتعزيز المجلس وآلياته في الإجراءات التي اتخذها في العام المنقضي بهدف تزويد المجلس بالوسائل اللازمة لتمكينه من الاضطلاع بكامل ولايته. وتحقيقا لهذه الغاية، أطلق المغرب – إلى جانب مجموعة من

البلدان – مبادرة أدت إلى إنشاء صندوق تبرعات من أجل مشاركة أقل البلدان نموا والدول الجزرية الصغيرة النامية في أعمال مجلس حقوق الإنسان. ويتمثل الهدف النبيل من تلك المبادرة في كفالة تطبيق مبدأ العالمية والمساواة بين الدول عن طريق مساعدة البلدان التي لا تمتلك الموارد اللازمة للمشاركة بفعالية في أعمال المجلس. ويشعر وفد بلدي بالارتياح إزاء إنشاء المفوض السامي لحقوق الإنسان للصندوق. ويرحب وفد بلدي بصفة خاصة بحقيقة استفادة عدد من البلدان بالفعل من التمويل من الصندوق. وفي إطار التزامنا تجاه تلك البلدان، سيستضيف المغرب حلقة دراسية تدريبية في الشهر المقبل، سيتم تنظيمها في إطار الصندوق. وسيستفيد من ذلك ممثلون لدول ناطقة بالفرنسية من بين أقل البلدان نموا والدول الجزرية الصغيرة النامية.

وفي إطار التزامنا بتعزيز مجلس حقوق الإنسان، يتخذ المغرب – إلى جانب عدد من البلدان – مبادرة على عدة مستويات في الأمم المتحدة لتعزيز الموارد المالية المتاحة للمفوض السامي لحقوق الإنسان، ولا سيما في تنفيذ الأنشطة الصادر بها تكليف من قبل مجلس حقوق الإنسان. ويتمثل الهدف في أن تغطي الميزانية العادية للأمم المتحدة تلك الأنشطة من أجل ضمان الوفاء بولاية المجلس في استقلال تام.

وعُرض إعلان مشترك لتحقيق هذه الغاية على مجلس حقوق الإنسان في عام ٢٠١٢. وقد تلته رسالة موجهة من سفراء بلداننا إلى الأمين العام. ويسعدني أن أعلن أن المغرب سيدلي في هذا الأسبوع ببيان مشترك بالنيابة عن مجموعة دولنا أمام اللجنة الخامسة.

ونشجع جميع الوفود على تأييد البيان المشترك.

لا يزال مجلس حقوق الإنسان يواجه عقبات تحول دون تنفيذ ولايته. لهذا فإن اتباع نهج متوازن يتوخى اليقظة ويركز على الضحايا لمعالجة مشاكل حقوق الإنسان الناشئة التي تواجه العالم ضروري الآن أكثر من أي وقت مضى.

إن تزايد أهمية حقوق الإنسان في العلاقات الدولية يستدعي من مجلس حقوق الإنسان أن يكون أكثر نشاطا ويعزز التعريف بأعماله. بيد أنه نادرا ما تذكر وسائط الإعلام مجلس حقوق الإنسان، وإن ذكر، يشار إليه بشكل غير دقيق. وينبغي أن يبذل ذلك الجهاز المزيد من الجهد لكفالة التعريف أعماله. ولذلك، نرى أنه حان الوقت ليعتمد المجلس استراتيجية اتصالات تعبر بشكل ملائم عن عمله في الدفاع عن حقوق الإنسان وتعزيزها وحمايتها. ومع زيادة التعريف بأعماله، سيكون للمجلس تأثير أكبر على أرض الواقع وسيسهم بدرجة أكبر في تعزيز وحماية حقوق الإنسان.

وعلاوة على ذلك، لا يمكن تصور أن ينظر المجلس سنويا في أكثر من ١٠٠ مشروع قرار بالإضافة إلى العدد المتزايد من الإجراءات الخاصة وإنشاء الأفرقة، مما يشكل عبئا على قدرة المجلس على العمل وتحول دون متابعة الوفود لجميع أعماله ومساهمتها فيها بفعالية وبشكل بناء. ولذلك ينبغي بذل جهود كبيرة لتخفيف عبء عمل مجلس حقوق الإنسان، وتحديدا من خلال بذل جهد حقيقي لتبسيط أساليب عمله وآلياته.

أخيرا، يجب أن يقاوم أعضاء مجلس حقوق الإنسان محاولات صرفه عن الاضطلاع بالولاية المناطة به من قبل الجمعية العامة، بغية الحفاظ على ما حققه من إنجازات وضمان فعالية أعماله.

ويشدد وفد بلدي على أهمية دور المجتمع المدني في تعزيز وحماية حقوق الإنسان. ويقدم المجتمع المدني دعما قيما للجهود التي تبذلها الدول ويساعد على تعزيز احترام حقوق الإنسان على أرض الواقع. وإدراكا لدور هيئات المجتمع المدني، أدرج المغرب ذلك الدور في تعزيز وحماية حقوق الإنسان في دستوره لعام ٢٠١١. وانفتاح المغرب على

تلك الجهات الفاعلة الهامة في مجال حقوق الإنسان حقق لنا تقديرا كبيرا، بما في ذلك تسميتنا بلدا مضيفا للمنتدى العالمي الثاني لحقوق الإنسان، الذي سيعقد في الفترة من ٢٧ إلى ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر في مراكش، بمشاركة أكثر من ٠٠٠ ٥ جهة حكومية وغير حكومية.

ويمثل المنتدى اعترافا دوليا بإنجازات المملكة التي تحققت في ذلك المجال وأهمية المؤسسات الوطنية ومنظمات المجتمع المدني العاملة في مجال حقوق الإنسان. ويتشرف بلدي بالثقة التي أولتها لنا المنظمات غير الحكومية في العالم، وسيبذل كل جهد ممكن لضمان النجاح الكامل لمنتداها العالمي.

وأود أن أختتم بياني بالتذكير بالتزام المغرب بتعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية على الصعيدين الوطني والدولي على السواء، بما في ذلك من خلال مجلس حقوق الإنسان. إن المغرب، بوصفه عضوا مؤسسا للمجلس وعضوا فيه أيضا، لن يألو جهدا لدعم مبادئه وأهدافه وتعزيز كفاءته وفعاليته.

**السيد شيبانوفيتش** (الجبل الأسود) (تكلم بالإنكليزية): في البداية، أود أن أشكر رئيس مجلس حقوق الإنسان، السفير بودلير ندونغ إيلا، على عرض التقرير السنوي التاسع للمجلس على الجمعية العامة (A/69/53). ونقدر فرصة التفاعل مع رئيس المجلس وإجراء الحوار بين المجلس والجمعية العامة.

ويؤيد الجبل الأسود البيان الذي أدلي به بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي (انظر A/69/PV.52).

لقد أصبح مجلس حقوق الإنسان من دون شك مكانا هاما لمعالجة الأزمات الدولية وإيجاد حلول عالمية للتحديات الصعبة لدى ظهورها. وفي حين أن جميع الدول الأعضاء في مجلس حقوق الإنسان تجعل تعزيز مصداقية وفعالية منظومة حقوق الإنسان المتعددة الأطراف أولوية، أود أن أؤكد مرة أخرى على أن الجبل الأسود سيبذل أقصى جهد ممكن تحقيقا لتلك الغاية. وبما أن حقوق الإنسان إحدى الركائز الأساسية لمنظومة الأمم المتحدة، تدرك حكومة الجبل الأسود ضرورة دعم المجلس في تنفيذ ولايته.

ونشيد بدور مجلس حقوق الإنسان الاستباقي والقيادي في التعامل مع حالات الأزمات والانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان في جميع أرجاء العالم. لقد أحرز مجلس حقوق الإنسان تقدما كبيرا في التعامل مع مسائل حقوق الإنسان في جميع أنحاء العالم منذ إنشائه قبل ثماني سنوات. إن مساهمة مجلس حقوق الإنسان تصبح أكثر أهمية ووجاهة في الحالات التي لا يتمكن فيها مجلس الأمن من توفير الاستجابة في الوقت المناسب لحالة طوارئ ملحة. وفي ذلك الصدد، نشيد ونؤيد بقوة إنشاء وعمل مختلف لجان التحقيق التي تجمع، بالرغم من كل الصعوبات التي تواجهها، الروايات المفصلة عن الانتهاكات. ونقدر جهودها المتواصلة الرامية إلى إبراز الحالات المتدهورة.

وسيواصل الجبل الأسود الدعوة إلى المساءلة الكاملة عن جميع انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي. كما يؤكد الجبل الأسود من جديد دعمه للحلول السياسية الشاملة بوصفها أفضل وسيلة لوقف الأعمال الوحشية وضمان الاحترام لجميع حقوق الإنسان. ولذلك نشجع جميع الأطراف على نبذ العنف والمشاركة البناءة في عملية سلام شاملة للجميع.

وبالنظر إلى أن الغرض من الاستعراض الدوري الشامل أن يكون أداة فعالة لتقييم يتسم بالشفافية والموضوعية لحالة حقوق الإنسان في كل دولة من الدول الأعضاء، نشعر أنه لزاما علينا المساهمة في تلك النتيجة الإيجابية. إن الأنشطة التي ينطوي عليها الاستعراض أنشطة لا يمكن تنفيذها بشكل فردي ولن يتسنى ذلك. ولذلك، فإن مشاركة وتعاون جميع أصحاب المصلحة – مجلس حقوق الإنسان والإجراءات

الخاصة، والمنظمات غير الحكومية وغيرها من الجهات الفاعلة الحكومية وغير الحكومية – يكتسيان أهمية قصوى. وأود أن أشدد على أن المفوضية السامية للأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان تضطلع أيضا بدور حيوي في تشجيع الدول وتقديم المساعدة لها للوفاء بمسؤولياتها في مجال الحماية.

وأود في هذه المرحلة، أن أشدد على أن الجبل الأسود قد وجه دعوة دائمة إلى جميع الإجراءات الخاصة، إذ أن لدينا اقتناع راسخ بدورها الحاسم في النهوض بجدول أعمال حقوق الإنسان. وقد برهنا من خلال القيام بذلك على التزامنا بالتعاون وباحترام أعلى معايير الحماية. وفي ذلك الصدد، نتوقع من جميع الدول الأعضاء أن تحذو حذونا.

وأود، على وجه الخصوص، أن أعرب عن قلقي إزاء النقص في تمويل المفوضية السامية لحقوق الإنسان. وأود أن أشير إلى أن الجبل الأسود كان ضمن أكثر من ٥٠ بلدا طلب إلى الأمين العام التوصية بأن تخصص نسبة أكبر من الميزانية العادية للأمم المتحدة للمفوضية السامية لحقوق الإنسان، نظرا إلى الزيادة المتواصلة والكبيرة في حجم أنشطة المفوضية. مع الأخذ في الاعتبار زيادة الاهتمام بحقوق الإنسان – التي تتجلى في، من بين جملة أمور أخرى، انتشار الآليات والولايات الجديدة، وهيئات معاهدات حقوق الإنسان وخبراء هيئات المعاهدات والقرارات التي يتخذها المجلس، فإننا نعتقد اعتقادا راسخا بأنه ينبغي معالجة العجز في التمويل على سبيل الأولوية بغية عدم المساس بقدرة المفوضية على الاضطلاع بولايتها المعقدة.

وباعتبارنا عضوا في مجلس حقوق الإنسان، أود أن أؤكد من جديد التزامنا الحقيقي بمواصلة المضي قدما بجدول أعمال حقوق الإنسان وكفالة تنفيذ القواعد والمعايير الدولية لحقوق الإنسان.

**السيدة دياز غراس** (المكسيك) (تكلمت بالإسبانية): ترحب المكسيك بالتقرير (A/69/53) الذي عرضه هذا الصباح رئيس مجلس حقوق الإنسان، السفير ندونغ إيلا (انظر A/69/PV.52)، وتعرب عن تقديرها للجهد والتفاني اللذين أظهرهما في الاضطلاع بواجباته. منذ انضمام المكسيك إلى عضوية مجلس حقوق الإنسان في كانون الثاني/يناير ٢٠١٤، تستند مشاركتها إلى مبادئ العالمية وعدم الانتقائية والتوازن وتعزيز التعاون. ويدرك وفد بلدي ضرورة تشجيع قدر أكبر من التعاون والحوار فيما بين المناطق من أجل تيسير إدخال مسائل جديدة ذات اهتمام مشترك على أساس توافق في الآراء. ونعتقد بأن دور الرئيس في عمل المجلس بالغ الأهمية في بناء التحالفات والتفاهم فيما بين المجموعات الإقليمية، وهي مهمة يؤكد بلدي من جديد على دعمها.

ونعتقد أن من الأهمية بمكان تعزيز فعالية المجلس وتحسين سبل تنسيقه مع الهيئات الأخرى في منظومة الأمم المتحدة، لا سيما في منع وقوع الأزمات في مجال حقوق الإنسان. وفي ذلك الصدد، من الأهمية بمكان الاستفادة من التحليلات والتقارير الصادرة عن شتى الإجراءات الخاصة لمجلس حقوق الإنسان من أجل تحديد حالات حقوق الإنسان الحرجة والتصرف في الوقت المناسب. وعلاوة على ذلك، نعتقد أن المجلس ينبغي أن يستفيد من الأدوات المبتكرة، مثل آلية الاستعراض الدوري الشامل. ومن الأهمية بمكان تعزيز المزيد من تبادل الخبرات والتحديات المشتركة والتعاون فيما بين البلدان في سياق اجتماعات الفريق العامل للاستعراض الدوري الشامل، حتى يكون لتلك العملية المهمة تأثير ملحوظ على تحسين حالة حقوق الإنسان على أرض الواقع. والأداة الهامة الأخرى، التي تم توسيع نطاقها وتحسينها في إطار مجلس حقوق الإنسان، هي التعاون والمساعدة التقنية التي تقدمها مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان. وفي ذلك الصدد، نرى أنه من الضروري إيجاد استخدام أكثر فعالية للآليات القائمة في المجلس، لا سيما الإجراءات الخاصة، من أجل الاستجابة

للحاجة إلى عمليات الرصد والتحقيق وتقديم المشورة التقنية في حالات حقوق الإنسان العاجلة.

وتؤكد المكسيك من جديد على التزام الدول بتوفير الأدوات اللازمة لمجلس حقوق الإنسان لتنفيذ ولايته، ويجب علينا الاعتراف بشرعية قراراته في جميع الأوقات. وبالمثل، نكرر التأكيد مرة أخرى على الحاجة إلى تزويد مفوضية حقوق الإنسان بالموارد الضرورية لكي تتمكن من الوفاء بولايتها على نحو ملائم، استنادا إلى المسؤوليات المناطة بها من جانب الدول الأعضاء. ويؤكد وفد بلدي من جديد التزامه بالعمل الذي اضطلع به المجلس بوصفه أهم جهاز في المنظمة مكرس للقيام بالمهام الدقيقة المتمثلة في تعزيز وحماية حقوق الإنسان حول العالم. وستواصل المكسيك المشاركة بشكل بناء في دعم تنفيذ ولايته.

**السيد الباهي** (السودان): استمع وفد بلدي إلى السيد رئيس مجلس حقوق الإنسان (انظر A/69/PV.52)، كما أطلع على تقرير المجلس (A/69/53)، والذي غطى عمله وجلسات انعقاده خلال هذا العام. ويقدر وفد بلدي عاليا حضور السيد رئيس المجلس ومخاطبته للجمعية العامة.

بدءا يعبر وفد بلدي عن تأييده للبيان الذي أدلت به موريتانيا بالنيابة عن مجموعة وفود المجموعة الأفريقية (انظر A/69/PV.52).

ونذكر في مستهل هذا البيان كذلك بأن السودان قد صادق على العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية؛ والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية؛ والاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري؛ ووقع السودان كذلك على اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة؛ وعلى اتفاقية حقوق الطفل والبروتوكولين الملحقين بها؛ وصادق السودان بجانب ذلك على اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة؛ كما صادق على اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها؛ وعلى اتفاقية منظمة العمل الدولية المتعلقة بحظر أسوأ أشكال عمل الأطفال واتخاذ إجراءات فورية للقضاء عليها لعام ١٩٩٩ (الاتفاقية رقم ١٨٢) واتفاقية منظمة العمل الدولية بشأن حماية الأمومة، لعام ٢٠٠٠ (رقم ١٨٣). بجانب ذلك، فإن السودان يفخر بتعاونه مع كل آليات حقوق الإنسان الدولية، لا سيما مجلس حقوق الإنسان، الأمر الذي شهد به الخبير المستقل لحالة حقوق الإنسان في السودان أمام دورة انعقاد المجلس الأخيرة في أيلول/سبتمبر من هذا العام بجنيف. ويدعو وفد بلدي في هذا الإطار الأمم المتحدة والداعمين الآخرين للوفاء بالتزاماتهم المنصوص عليها في قرار المجلس الأخير بشأن المساعدات التقنية وبناء القدرات. كما يرحب بتعيين الخبير المستقل الجديد المعني ببلدي ويؤكد تعاوننا معه بما يخدم هذا الملف المهم ووفق الأسس المنصوص عليها.

أقامت الحكومة الأطر المؤسسية والتشريعية ووضعت الخطط والبرامج والسياسات والاستراتيجيات بغية تعزيز وترقية حقوق الإنسان في السودان. وفي هذا السياق، نعيد التذكير بالمنجزات الوطنية التالية:

أولا، أكمل السودان تكوين المفوضية المستقلة لحقوق الإنسان تناغما مع مبادئ باريس، والتي ظلت تباشر عملها منذ أكثر من ثلاثة أعوام.

ثانيا، أكمل السودان إقامة نظام قضائي وقانوني كامل لعدالة القصر والعدالة الإصلاحية، شمل قانون الطفل لعام ٢٠١٠ وإقامة النيابات المتخصصة له مع تدريب القضاة وذوي الاختصاص على هذا القانون وتطبيقه. كما أنشأ المجلس القومي لرعاية الطفولة.

ثالثا، أنشأ السودان منذ أكثر من ثلاثة أعوام المحكمة الخاصة بجرائم دارفور وعين مدعيا عاما لها. وهي تباشر عملها وتتلقى الشكاوى من المتضررين منذ إنشائها.

رابعا، ينص قانون القوات المسلحة وقانون الشرطة وقانون الأمن بصورة واضحة وقاطعة على منع تجنيد الأطفال دون سن ١٨. كما تم إنشاء وحدات حماية الطفل بالقوات المسلحة، ووحدة حماية الطفل والأسرة بالشرطة بجانب إنشاء وحدة مكافحة العنف ضد النساء والفتيات.

خامسا، سن السودان قانون المعاقين وأقام له إطارا تمثل في المجلس القومي للمعاقين، كما أجاز قانون منع الاتجار بالبشر، وبخاصة النساء والأطفال. واستضاف في شهر تشرين الأول/أكتوبر المنصرم مؤتمرا إقليميا لمكافحة الاتجار بالبشر في القرن الأفريقي، شهد مشاركة أممية ودولية وإقليمية رفيعة وواسعة.

انخرطت كل الفئات المجتمعية في بلدي مؤخرا في حراك نشط انكبابا على مبادرة الحوار الوطني التي أطلقها السيد رئيس الجمهورية لأجل التداول حول كل القضايا والشواغل التي تهم الوطن وتحفظ ترابه وتحقق استقراره، الأمر يتوقع مع أن تعود مخرجات هذه المبادرة خيرا على إنسان السودان، وتمهد لتمتعه بحقوقه كاملة غير منقوصة.

يؤكد وفد بلدي على أن عالمية حقوق الإنسان وعدم قابليتها للتجزئة تتطلب التعامل مع جميع الحقوق بدرجة واحدة من الاهتمام بدون تمييز بينها. ويطلب وفد بلدي في هذا الإطار، بإيلاء الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وكذا الحق في التنمية اهتماما يوازي ما تلقاه الحقوق المدنية والسياسية من اهتمام. كما يؤكد على أن معالجة أوضاع حقوق الإنسان تقوم على التعاون البناء الذي يوائم ما بين تعزيز وحماية حقوق الإنسان من جانب وما بين البعد عن تسيس هذه الأوضاع مع عدم انتهاك سيادة الدول باعتبارها صاحبة المسؤولية الأولية في هذا الخصوص من جانب آخر.

ويعلي وفد بلدي من شأن الأسرة كمكون أساسي في البناء المجتمعي، ولذلك فهو يدعو بكل صلابة إلى الوقوف أما محاولات البعض إقحام مفاهيم جنسية جديدة غير متفق على تعريف دولي لها، في تجاهل تام وكامل للخصوصيات الدينية والثقافية والأعراف والموروثات لكثير من شعوب وأمم العالم. ليس من دولة حول العالم صغيرة كانت أو كبيرة لا تعاني تحديات في إدارة ملف حقوق الإنسان.

الأمر الذي يستوجب التعاون بغية التعزيز الجمعي لحقوق الإنسان، ونعني بذلك، التعاون الثلاثي الأبعاد الذي يشمل المجلس ومفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، مع الآليات الأخرى ذات الصلة بحقوق الإنسان من جانب، والتعاون بين الدول فيما بينها على المستوى الأفقي من جانب آخر، بدلا من أن تنصب بعض الدول نفسها حكما ومقيّما لأوضاع حقوق الإنسان في الدول الأخرى.

في الختام، إن وفد بلدي يدعو إلى اعتماد نهج شامل لمعالجة قضايا حقوق الإنسان حول العالم يأخذ في الاعتبار إعمال مشاريع التنمية وإلغاء ديون الدول النامية، مع رفع الجزاءات أحادية الجانب، المفروضة على بعضها، ورفع القيود عن صادراتها ومعالجة آثار تغير المناخ، حتى تتمكن الدول من الوفاء بالتزاماتها كاملة تجاه تعزيز وحماية حقوق الإنسان، كما يدعو إلى كفالة حقوق الشعب الفلسطيني وحمايتها من الانتهاكات المتكررة التي ظلت تمارسها سلطات الاحتلال الإسرائيلي.

**السيد هوم** (النرويج) (تكلم بالإنكليزية): تود النرويج أن تشكر رئيس مجلس حقوق الإنسان، السفير بودلير ندونغ إيلا، على الطريقة التي ترأس بها المجلس خلال عام ٢٠١٤ وعلى عرضه للتقرير السنوي لهذا العام (A/69/53) هذا الصباح (انظر A/69/PV.52). لقد استمرت أهمية مجلس حقوق الإنسان، وواصل إظهار قدرته على اتخاذ قرارات مهمة.إن الاتفاقيات والتحالفات الأقاليمية تزيد من أهمية المجلس ومصداقيته، وأصبحت الطريقة التي يدير من خلالها أعماله

تشكل القاعدة وليس الاستثناء. وتمكن المجلس بخصوص العديد من القضايا المحتمل أن تكون مثار خلاف، من تحقيق توافق آراء.

وتفاوضت النرويج خلال هذا العام، بشأن تمديد ولايتين في المجلس. ونحن ممتنون للعدد القياسي من البلدان من جميع المناطق، التي قدمت قرار شهر آذار/مارس الذي يمدد ولاية المقرر الخاص المعني بتعزيز وحماية الحق في حرية الرأي والتعبير. كما نشكر الدول على دعمها للتوصل إلى توافق آراء بشأن تمديد ولاية الفريق العامل المعني بمسألة حقوق الإنسان والشركات عبر الوطنية وغيرها من مؤسسات الأعمال، من خلال قرار عالج أيضا قضايا هامة مثل توفير وسائل الانتصاف لضحايا انتهاكات حقوق الإنسان التي تركبها الدول والشركات. لقد كنا سعداء بتضمن العديد من القرارات الأخرى التي اعتمدت هذا العام عبارات بخصوص حماية المدافعين عن حقوق الإنسان، وإدانة الأعمال الانتقامية وتوسيع المجال المتاح للمجتمع المدني.

لسوء الحظ، لم تتحول هذه المكاسب، في العديد من الأماكن حول العالم، التي تحققت في المجال المعياري للمجلس إلى تحسن في حالة المجتمع المدني والمدافعين عن حقوق الإنسان، وفي العديد من البلدان، فإن مساحة الحرية المخصصة لهم آخذة في التراجع. وقد صدمنا أيضا ملاحظة استمرار التهديدات والاعتداءات وأعمال الترهيب ضد العديد ممن تعاونوا أو سعوا إلى التعاون مع الأمم المتحدة، بما في ذلك من خلال مجلس حقوق الإنسان وآلياته. إن الأعمال الانتقامية تؤدي إلى الألم والمعاناة وتنتهك حقوق الأفراد وتقوض مصداقية الأمم المتحدة وقدرتها على القيام بعملها. وعلى هذا النحو، فإنها تمثل اعتداء على المؤسسة ذاتها التي بنيناها معا هنا. وتتطلب هذه الممارسات المشينة استجابة أقوى من جانب الأمم المتحدة والدول الأعضاء. إننا نقر بدور رئيس مجلس حقوق الإنسان في التعامل مع مثل هذه المسائل، وبضرورة اتخاذ موقف واضح قائم على المبادئ. ولدينا أيضا توقعات كبيرة من الجمعية العامة في هذا الصدد، ونحث على التنفيذ السريع لقرار المجلس المهم ٢٤/٢٤ الذي اتخذه بشأن الأعمال الانتقامية العام الماضي. وأود أن أؤكد في هذا الصدد المسألة المهمة التي أشار إليها للتو اليوم ممثل المغرب بخصوص تعزيز التعريف بالمجلس وقراراته.

لقد سررنا جدا باعتماد المجلس قرارا بشأن الميل الجنسي والهوية الجنسانية خلال شهر أيلول/سبتمبر. وقد اعتمد هذا القرار الثاني من نوعه في التاريخ بأغلبية كبيرة، وحاز على دعم بلدان جديدة. إننا نشكر كولومبيا وأوروغواي والبرازيل وشيلي على قيادتهم.

ولا يزال الاستعراض الدوري الشامل يشهد مشاركة نسبة ١٠٠ في المائة من الدول. وكانت النرويج خلال هذا العام، إحدى البلدان التي خضعت للاستعراض، ووجدن مرة أخرى أنه مفيد جدا في معالجة القضايا الهامة، وتوجيه إعمال حقوق الإنسان في بلدنا.

واستكمالا لآلية الاستعراض الدوري الشامل، أثبت المجلس مرة أخرى أنه لن يحجم عن معالجة الحالات الخطيرة لحقوق الإنسان عند الضرورة. وشمل ذلك خلال عام ٢٠١٤، مبادرة تقودها أفريقيا لإنشاء لجنة تحقيق في إريتريا وجهدا عبر إقليمي لإجراء تحقيق في سري لانكا بقيادة مفوّضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، وكذلك ثلاث دورات خاصة. كما لاحظنا أيضا طلبا مطردا على القرارات والمبادرات التي تتعلق ببلدان محددة، من جانب الدول بخصوص أوضاعها الخاصة، مما يدل على السمعة الإيجابية المتزايدة للمجلس، وقدرته على اتخاذ إجراءات دعما للجهود التي تبذلها البلدان من أجل تعزيز حقوق الإنسان.

إن النرويج قلقة جراء محدودية الموارد المتاحة للمجلس، للقيام بمهامه، خاصة وأنه يتناول عددا متزايدا من المسائل، ويسند عددا غير مسبوق من الولايات الجديدة. ولا تتطور قدرة أمانة المجلس، ومفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، والدول على المتابعة بنفس الوتيرة. كما أن نقص التمويل المزمن لمسائل حقوق الإنسان، التي تشكل إحدى الركائز الأساسية الثلاث للأمم المتحدة، هو أمر معروف بشكل جيد. ونسبة الـ ٣ في المائة من الميزانية العادية للأمم المتحدة التي تتلقاها المفوضية غير مستدامة بحيث أنها بدلا من التوسع، فإن عليها إلغاء الوظائف. وعلى الدول الأعضاء في الأمم المتحدة مسؤولية ضمان تمكن المفوضية، التي هي مؤسسة رئيسية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان في منظومة الأمم المتحدة وداعمة لمجلس حقوق الإنسان، من الوفاء بولايتها في ضوء الطلبات المتزايدة.

وأخيرا، لا تزال النرويج تشعر بخيبة أمل جراء استمرار تقديم تقرير مجلس حقوق الإنسان إلى اللجنة الثالثة، بدلا من الجلسات العامة للجمعية العامة. ووفقا للقرار ٢٨١/٦٥، بشأن استعراض المجلس، فإن الأمر متروك للجمعية العامة، وليس للجنة الثالثة، لتتخذ إجراء بشأن تقرير المجلس المهم.

**السيد كوهونا** (سري لانكا) (تكلم بالإنكليزية): أشكر رئيس مجلس حقوق الإنسان على تقديم تقريره (A/69/53). إن سري لانكا تقر بإسهام المجلس الهام في مجال حماية وتعزيز حقوق الإنسان في جميع أنحاء العالم.

لقد خضعت منظومة الأمم المتحدة الخاصة بحماية حقوق الإنسان في عام ٢٠٠٦ لإصلاح مؤسسي كبير، وتم استبدال لجنة حقوق الإنسان بمجلس حقوق الإنسان. وينبغي أن نذكر بأن أحد الأسباب الأساسية للتغيير تمثل في ضرورة معالجة مسألة التسييس التي لا طائل منها، والتي سادت عمل اللجنة. للأسف، أعربت العديد من الوفود في الجمعية اليوم عن نفس المخاوف، مما يشير إلى أن المجلس يتجه في نفس اتجاه اللجنة السابقة. وهذا تطور مثير للقلق، ويمكن أن يجرد المجلس من فعاليته وشرعية. وهي حالة تثير قلق سريلانكا بشكل خاص. كما أن الطريقة التي بدأ بها المجلس أيضا استهداف بلدان معينة بطريقة انتقائية، أمر لا يبشر بالخير بالنسبة لمستقبله.

واختار المجلس بضعة بلدان ليهتم بها بشكل سلبي، في حين يجري تجاهل بلدان أخرى تعيش ظروفا مماثلة.

وكما أشار إلى ذلك الرئيس، كانت سري لانكا موضوع قرار المجلس ١/٢٥، بعنوان ”تعزيز المصالحة والمساءلة وحقوق الإنسان في سري لانكا“. ومن المؤسف أن سري لانكا أصبحت موضوع قرار على الرغم من الاعتراف الواسع النطاق بأننا بذلنا المزيد من الجهود لمعالجة المسائل الناشئة عن الصراع ولتعزيز المصالحة والتعمير، وذلك أكثر من أي بلد آخر خرج من ظروف مشابهة في فترة قصيرة جدا مدتها خمس سنوات. وعلاوة على ذلك، فإن القرار ينتهك مبدأ أساسيا من مبادئ القانون الدولي، والذي يشترط استنفاد الآليات الوطنية قبل اللجوء إلى الآليات الدولية. كما يشكل القرار وولايته تحديا لسيادة دولة عضو في الأمم المتحدة واستقلالها بدعوته إلى إجراء تحقيق شامل في انتهاكات سري لانكا المزعومة لحقوق الإنسان في الوقت الذي بدأ فيه البلد تحقيقاته وذلك، في جملة أمور، بمساعدة شخصيات دولية بارزة. كما أنه يتناقض جوهريا مع نفسه عندما يطلب من كل من مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان وحكومة سري لانكا إجراء تحقيقات موازية. وكل ما حققه هو المزيد من التشدد في مواقف أنصار الجماعة الإرهابية المهزومة، والتي ربما تسعى الآن إلى أن تحقق من خلال التدخل الدولي ما لم تتمكن من تحقيقه من خلال الإرهاب، مما يشكل سابقة غير مفيدة لبلدان أخرى تحارب الإرهاب.

وأطلقت حكومة سري لانكا بعد مرور فترة قصيرة على انتهاء الصراع عملية مصالحة داخلية من خلال تشكيل لجنة

الدروس المستفادة والمصالحة. وقدمت اللجنة، بعد تحليل ما يزيد على ٠٠٠ ١ إفادة شفوية و ٠٠٠ ٥ إفادة خطية، تقريرا نهائيا يقع في ٣٨٨ صفحة في عام ٢٠١١، ويتضمن ١٤٤ توصية وملاحظة شاملة. ووضعت الحكومة بعد فترة وجيزة من تلقي التقرير خطة عمل وطنية لتنفيذ تلك التوصيات وعينت اللجنة الاستشارية المشتركة بين الوكالات والتي يشرف عليها أمين مكتب الرئيس من أجل تسهيل التنفيذ. وفي آب/أغسطس ٢٠١٣، عينت الحكومة لجنة رئاسية مكونة من ثلاثة أعضاء للتحقيق في مسألة المفقودين. وتلقت اللجنة حتى الآن ١٩٧٦١ شكوى للتحقيق فيها. كما تم تعيين لجنة استشارية دولية لمساعدة اللجنة. وتم تنفيذ العديد من التوصيات، فيما لا يزال البعض الآخر منها في طور التنفيذ. ومن المهم أن ندرك أن فترة ٢٧ عاما من الآلام والمعاناة بسبب الإرهابيين لا يمكن التخلص منها في خمس سنوات قصيرة. وما يهم حقا هو أننا نعيش اليوم في سلام، ولدينا اقتصاد مزدهر يعود بالفائدة على جميع أبناء شعبنا.

وبالدعوة إلى إجراء تحقيق بشأن سري لانكا، فإن مجلس حقوق الإنسان لا يُظهر تقديرا كافيا لعملية المصالحة الوطنية لدينا. وقد تجاهل أيضا المبدأ الأساسي المتعلق بالعمل في المقام الأول مع البلد المعني. ولهذه الأسباب، في جملة أمور، رفضت حكومة سري لانكا قرار مجلس حقوق الإنسان ١/٢٥. وسري لانكا ملتزمة التزاما ثابتا بفعل ما هو صحيح بيد أبناء شعبها. ويؤسفني البيان الصحفي الصادر عن مفوضية حقوق الإنسان قبل أسبوعين والذي يشكك في نوايا حكومة سري لانكا. وأود أن أؤكد أن رفض الحكومة لتحقيقات المجلس لا يُعد بمثابة إخفاء للمعلومات. بل إنه يؤكد حقيقة أننا، كبلد وشعب فخورين ومستقلين ولدينا تقاليد قانونية راسخة، قادرون على إجراء التحقيقات اللازمة.

وأُذكر بالنداء الذي وجهه رئيس الجمعية العامة يوم الجمعة الماضي لأعضاء الجمعية، الذي أكد ضرورة حماية مصداقية مجلس حقوق الإنسان. وللأسف، إذا استمر المجلس في الاستهداف الانتقائي لفرادى البلدان، فإنه سيفقد فعاليته ومصداقيته. ولا تقوض مثل هذه الأعمال مبدأي الحياد والموضوعية المنصوص عليهما في ميثاق الأمم المتحدة فحسب، بل إنها تؤثر سلبا أيضا على التعاون الذي يلتمسه بلد معين من المجلس. وبناء على هذه الخلفية، فإن سؤالا مهما يطرح نفسه: هل سيتمكن المجلس يوما ما من التخلص من جدول أعماله المسيس الذي تكتنفه ازدواجية المعايير؟ ولكي يكون فعالا، يجب عليه القيام بذلك.

إننا نقدر الإسهامات الهامة التي يمكن أن تقدمها آليات مثل الاستعراض الدوري الشامل لتحسين أوضاع حقوق الإنسان في جميع أنحاء العالم. وكما عبرنا عن ذلك على الدوام، تعتبر سري لانكا الاستعراض الدوري الشامل أنسب محفل تُناقش فيه المسائل المتعلقة بحقوق الإنسان لبلد من البلدان، جنبا إلى جنب مع المشاركة الطوعية بموجب معاهدات حقوق الإنسان والتفاعل مع آليات الإجراءات الخاصة. وقد خضعت سري لانكا للاستعراض الدوري الشامل مرتين، ومن دواعي سرورها العمل معه.

كما تلاحظ سري لانكا بقلق القيود المالية التي تواجه المفوضية واعتمادها على التبرعات. ونحن نوصي بتمويل المفوضية من الميزانية العادية للأمم المتحدة من أجل تقليل اعتمادها غير السليم على التبرعات. ومن شأن ذلك تعزيز الاستقلال المالي للمفوضية، وبالتالي تعزيز الشفافية والتوازن والإسهام بشكل إيجابي في عدم إقحام الاعتبارات السياسية في أعمالها.

لذلك، فإنني أحث رئيس مجلس حقوق الإنسان على النظر بجدية في الآراء التي أعربت عنها الدول الأعضاء خلال هذه المناقشة، وكذلك في مجلس حقوق الإنسان، وبذل كل جهد ممكن لإعادة تركيز المجلس على أساسياته. فقد كان

الهدف من المجلس جعل العالم مكانا أفضل من خلال مساعدة البلدان التي تحتاج إلى المساعدة وعدم الانخراط في سياسات انتقائية. ومن شأن هذا النهج أن يجعل مجلس حقوق الإنسان يحظى بدعم جميع الأطراف لمواصلة عمله الهام والإسهام في حماية حقوق الإنسان وتعزيزها.

**السيد رويس** (كولومبيا) (تكلم بالإسبانية): أود أن أعرب في البداية عن امتناننا للسفير بودلير ندونغ إيلا، رئيس مجلس حقوق الإنسان، على إحاطته الإعلامية بشأن عمل المجلس خلال عام ٢٠١٤.

وأود قبل كل شيء أن أؤكد الأهمية التي توليها كولومبيا لمجلس حقوق الإنسان والذي أثبت أنه منتدى هام لمناقشة وتعزيز ورصد أوضاع حقوق الإنسان في جميع أنحاء العالم. وآليات العمل المؤسسي للمجلس، بما في ذلك الإجراءات الخاصة وخصوصا الاستعراض الدوري الشامل، مهمة لأثرها المحفز على أرض الواقع.

لجميع تلك الأسباب، تكرر كولومبيا دعمها الثابت لعمل المجلس وتحث جميع الدول على المشاركة والتعاون معه. ونحث الأعضاء بصفة خاصة على دعم مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان بحيث يمكن أن تستمر في تقديم الدعم اللازم للمجلس وآلياته. ومن المهم أن نأخذ في الاعتبار أن البلدان تولد المزيد من العمل والمزيد من الإجراءات للمجلس، ويعود ذلك في جزء كبير منه إلى نجاحه، ولكن بدون تعزيز قدرات المفوضية في الوقت المناسب لتمكينها من تحمل عبء التحديات الجديدة.

لقد جرى مؤخرا توجيه بعض الانتقادات فيما يتعلق بالتحيز والتسييس المتزايد داخل مجلس حقوق الإنسان. وكولومبيا لا توافق على هذا التفسير. بل على العكس من ذلك، فقد وجد المجلس مجالات اتفاق مكنته من العمل بطريقة جماعية على الرغم من الاختلافات الواضحة بشأن مسائل محددة.

وتعتقد كولومبيا أن التزامنا المشترك بإضفاء الطابع العالمي على حقوق الإنسان ومكافحة جميع أشكال التمييز والتصدي لأعمال العنف هي مبادئ تتفق بشأنها جميع البلدان. فهي تحدد الأرضية المشتركة للنقاش والتعاون وتبادل الخبرات بين دولنا، وقد مهدت الطريق لاتخاذ إجراءات كان لها أثر إيجابي على قدرة جميع شعوب العالم على التمتع بحقوقها وحرياتها.

من وجهة نظر بلدي، تم إثبات القدرة على بناء أرضية مشتركة والمضي قدماً خلال دورات المجلس الثلاث في غضون عام ٢٠١٤. وتمكّن المجلس من اعتماد قرارات هامة استجابت بلا شك لنداءات المجتمع الدولي والمجتمع المدني بالرغم من الاختلافات القائمة التي أعرب عنها أثناء عملية الاعتماد والمفاوضات.

ولذلك السبب، تؤيد كولومبيا تقرير مجلس حقوق الإنسان لعام ٢٠١٤ (A/69/53). ونسلم بأهمية توفر منتدى قوي ومستقل ومفتوح يراعي شواغل وأولويات البلدان عندما يتعلق الأمر بحقوق الإنسان. وبالمثل، إننا ندرك أهمية الحوار بين الشركاء لإيجاد السبل المناسبة لتنفيذ القرارات التي اتخذها مجلس حقوق الإنسان، كما ذكر في الرسالة المشتركة حول تقرير المجلس لعام ٢٠١٣، المؤرخة ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤، على أساس العلاقة المؤسسية بين مجلس حقوق الإنسان والجمعية العامة.

وأخيراً، اسمحوا لي أن أؤكد مجدداً دعمنا القوي وتعاوننا مع عمل المجلس وآلياته.

**السيد ساريو** (ملديف) (تكلم بالإنكليزية): في البداية، يود وفد بلدي أن يشكر سعادة السيد بودلير ندونغ إيلا، الممثل الدائم لغابون لدى مكتب الأمم المتحدة في جنيف، على عمله الممتاز بصفته رئيس مجلس حقوق الإنسان، وعلى عرضه لتقرير المجلس على الجمعية العامة (A/69/53) (انظر A/69/PV.52). وأود أيضاً أن أهنئ المفوض السامي الجديد

لحقوق الإنسان، سعادة السيد زيد رعد الحسين، على توليه مهام منصبه، والتأكيد مرة أخرى على التزام ملديف بالعمل مع المكتب من أجل تعزيز وحماية حقوق الإنسان في جميع أنحاء العالم. كما تود ملديف أن تعرب مرة أخرى عن تقديرها للمفوضة السامية السابقة السيدة نافي بيلاي، على الإنجازات الهامة التي تحققت في مجال حقوق الإنسان خلال فترة ولايتها، وكذلك العلاقات الوثيقة التي حافظت عليها مع حكومة ملديف.

شهد هذا العام زيادة هائلة في أعمال مجلس حقوق الإنسان، كما يتضح من عدد الأفرقة العاملة والقرارات المتخذة في الدورات الأخيرة. إن الدورات الاستثنائية المكرسة لحالات حقوق الإنسان في جمهورية أفريقيا الوسطى، والأراضي الفلسطينية المحتلة والعراق مؤشر واضح على تزايد أهمية المجلس وآلياته.

ونحن ممتنون لجميع أعضاء المجلس على التزامهم بالتوجّه لتجاوز التحديات التي شهدها العام الماضي في مجال حقوق الإنسان. وملديف فخورة، بوصفها عضواً في المجلس، بما حققه المجلس في سنة يشوبها العنف، وأعمال العدوان، والكوارث الطبيعية وشدّة تغير المناخ. وفي حين أنها ليست صورة مشجعة عن حالة العالم اليوم، إلا أننا نستمدّ الأمل من التقارير التي قدمت إلى الجمعية العامة عن التقدم المحرز من قبل مجلس حقوق الإنسان.

يمكن أن تعتبر حقوق الإنسان أهم مسألة من أجل التماسك والتعاون الدوليين اليوم. وتحتل حقوق الإنسان الأولوية العليا لدى الاستجابة لحالات النزاع مثل تصاعد العنف في الأراضي الفلسطينية المحتلة. ومع ذلك، فإن حقوق الإنسان هي أيضاً قاسم مشترك بين جميع البنود الأخرى في جدول الأعمال العالمي. وثمة حاجة إلى إدماج نهج قائم على حقوق الإنسان في التنمية فيما تبدأ الجمعية العامة العمل لإعداد خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وهناك أيضاً حاجة إلى معالجة أبعاد حقوق الإنسان المتعلقة بتغير المناخ عند إبرام اتفاق دولي في مجال المناخ في باريس عام ٢٠١٥. إن الدول المنخفضة مثل ملديف والعديد من الدول الجزرية الصغيرة النامية تواجه الواقع اليومي لأثر تغير المناخ وتفهم مباشرة الحاجة الأساسية لمعالجة ذلك.

تمرّ ملديف حالياً بتحول سريع؛ ونحن ديمقراطية ناشئة وتخرّجنا مؤخراً من فئة أقل البلدان نمواً، حيث كان لدينا نمو مطرد من حيث التقدم الاجتماعي والاقتصادي. ولكن، بوصفنا دولة جزرية صغيرة نامية، فإن مسار التنمية يواجه حالات جسيمة من انعدام اليقين نتيجة لتفاقم سيناريوهات تغير المناخ. إن المبادئ الأساسية لحقوق الإنسان وكرامة الإنسان وسيادة القانون هي ما يوجهنا خلال هذه الأوقات. تلك المبادئ تكمن في الدستور الجديد لعام ٢٠٠٨. لقد كفلت الحماية الدستورية لحقوق الإنسان أن هذه المرحلة الجديدة للتنمية تخدم جميع الناس ولا تغفل أحداً. لقد جسدت الحكومة تلك المبادئ بسن قانون وسياسات إيجابية. إن للفقراء والضعفاء الحق في الضمان الاجتماعي ودعم الدخل بموجب قانون الحماية الاجتماعية؛ وللمسنين الحق في المعاشات التقاعدية؛ ويتلقى المعوقون الدعم الحكومي عملاً بالقانون المعني بالأشخاص ذوي الإعاقة؛ وجميع الملديفيين يتمتعون بالرعاية الصحية الشاملة. وعلى وجه الخصوص، أحرزت ملديف تقدماً كبيراً في النهوض بحقوق المرأة، كما شهدنا في الآونة الأخيرة من خلال سنّ لقانون الجرائم الجنسية والتحرش الجنسي، الذي يهدف إلى التصدي للعنف والتمييز ضد المرأة.

وكما شهدنا في السنوات القليلة الماضية، رفعت ملديف صوتها، رغم كونها بلداً صغيراً، لتعزيز حقوق الإنسان على الصعيد الدولي. وتضطلع ملديف حالياً بولاية ثانية في مجلس حقوق الإنسان. وقد ظلت ملديف ملتزمة بمشاركتها

ومساهمتها في مجلس حقوق الإنسان، مع تسليط الضوء على الحاجة إلى إعطاء صوت أكبر للدول الصغيرة في المنتديات الأكبر. وقد عملت ملديف بوجه خاص على وضع جدول أعمال حقوق الإنسان للدول الجزرية الصغيرة النامية في الصدارة في مجلس حقوق الإنسان، وكذلك في الجمعية العامة.

إن مفهوم حقوق الإنسان العالمية، بوصفه أحد المبادئ الأساسية لميثاق الأمم المتحدة، لا ينبغي أن يتعارض مع السيادة الوطنية. ويجب أن تقبل الدول بالمشاركة طوعاً في الآليات الدولية لحقوق الإنسان، مثل عملية الاستعراض الدوري الشامل، بما فيها البلدان التي تمرّ بحالات صعبة في مجال حقوق الإنسان. ونحن نقدر المساعدة التقنية والتشاورية الأخرى التي تقدمها الأمم المتحدة لمساعدة الدول بغية تنفيذ توصيات الاستعراض الدوري الشامل. إن الجهود المستمرة التي يبذلها مجلس حقوق الإنسان، ومفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، والمكلفون بالولايات الخاصة تشجعنا على تقديم المساعدة، ونحن نحث المانحين على التأكد من أن المؤسسات الحيوية لديها الموارد اللازمة للاضطلاع بولاياتها. وعلى الرغم من محدودية الموارد المتاحة لمفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، واصلت المفوضية عملها مع الدول الأعضاء لتكفل معالجة حالات حقوق الإنسان. وتؤيد ملديف على الدوام أهمية المساعدة التقنية لتحسين حقوق الإنسان. وهي مفيدة خاصة بالنسبة لأقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية، التي تواجه تحديات كبيرة في مجال الموارد والخبرة الفنية لدى معالجة هذه القضايا.

وفي حين أن الإطار القانوني لحماية حقوق الإنسان يزداد تعقيداً وقوة، فإن تنفيذ وإنفاذ حقوق الإنسان على أرض الواقع لا يزالان مسألة بالغة الأهمية. وتسلّم ملديف بأن النجاح في إعمال حقوق الإنسان لا يمكن تحقيقه بالقوانين والصكوك وحدها. إذ يجب تعزيز ثقافة المسؤولية المدنية واحترام حقوق الإنسان للتكامل مع التدابير الرسمية والقانونية القائمة بالفعل. ولكي تكون مجدية، يجب أن تكون قيمة حقوق الإنسان جزءاً من المؤسسات ومتأصلة في طريقة تعامل بعضنا مع بعض. وتوحي تجربة ملديف بأن التمتع بحقوق الإنسان والحريات لا يمكن تحقيقه إلا من خلال تنمية القيم وبناء القدرة على التحمل في المجتمع. ولذلك، يجب أن نجمع بين تقرير سياسات حقوق الإنسان والبرامج والدورات التدريبية لتعميم نهج قائم على حقوق الإنسان في مؤسساتنا وتعليمنا لبث الشعور بالمسؤولية والاحترام لحقوق الإنسان في المجتمع. وينبغي ألا يكون هدفنا هو الوفاء بالحد الأدنى من معايير حقوق الإنسان الذي ينص عليه القانون أو تمليه الاعتبارات السياسية، ولكن السعي بشجاعة نحو مسؤولية أخلاقية أسمى لإعمال حقوق الإنسان للجميع. ونحث جميع الدول على الانضمام إلينا في مسعانا: وضع هدف سامٍ وتجاوزه.

**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالفرنسية): استمعنا إلى آخر متكلم في المناقشة بشأن هذا البند من جدول الأعمال.

قبل أن أعطي الكلمة للمتكلمين ممارسةً لحق الرد، هل لي أن أُذكر الوفود بأن البيانات التي يُدلى بها ممارسة لحق الرد تقتصر مدتها على ١٠ دقائق للمداخلة الأولى و ٥ دقائق للمداخلة الثانية، وينبغي أن تُدلي بها الوفود من مقاعدها.

**السيد إسرائيلي** (إسرائيل) (تكلّم بالإنكليزية): في وقت سابق اليوم (انظر A/69/PV.52)، استمعنا إلى الوفد السوري يطلق اتهامات لا أساس لها ضد إسرائيل. ويبدو أن الحكومة السورية تعتقد أنها تستطيع صرف الانتباه عن جرائمها الوحشية والبشعة المرتكبة ضد شعبها. ويسعى آخرون أيضاً في العالم العربي لصرف الانتباه عن المسائل الأساسية في المنطقة عن طريق اختلاق مجموعة من الاتهامات الكاذبة بشأن إسرائيل. والمشكلة في ذلك الأسلوب هي أنه لا يجعلنا أقرب بأية صورة من حل أي من التحديات الأساسية التي تواجه منطقتنا؛ بل يجرّنا أبعد وأبعد عن السلام.

ليست إسرائيل هي الخطأ الذي يعاني منه الشرق الأوسط، فهي كانت وستظل دائماً الصواب في الشرق الأوسط.

**السيدة الصالح** (الجمهورية العربية السورية): آخذ الكلمة مرة ثانية في إطار أعمال هذه الجلسة، وذلك في إطار ممارسة حق الرد.

إنها لقمّة السخرية أن نسمع ممثل إسرائيل يتحدّث عن مسائل حقوق الإنسان في بلدي وعن الوصول إلى السلام في منطقتنا، خاصة وأنه لم يمضِ بعد بضعة أسابيع على العدوان الهمجي الإسرائيلي على غزة، الذي سقط ضحيته آلاف الأطفال والنساء في بضعة أيام فقط، ممن لم تجف دماؤهم بعد.

بات الجميع يعرف العنصرية والهمجية التي يتعامل بها الكيان الإسرائيلي ومستوطنوه مع السكان العرب. إذ لا ننسى ذلك التصرف الهمجي المتطرّف الذي عامل فيه مجموعة من قوات الأمن الإسرائيليين امرأة فلسطينية في باحة المسجد الأقصى، عندما قاموا بضربها ونزع حجابها عنها وجرّها في باحة المسجد في مشهد بشع يبرز مدى حقد وكراهية المستوطن الإسرائيلي للعرب. ومن المؤكد أن وكالات الإعلام الغربية لم تنقل لكم اليوم حادث قيام مستوطنين صهاينة بشنق سائق سيارة أجرة فلسطيني من قرية دير ياسين. وهي نفسها القرية التي كانت عصابات الهاغانا الصهيونية قد استباحتها بتاريخ ٩ نيسان/أبريل ١٩٤٨، وقتلت ٢٥٧ شخصاً من أبنائها.

إن كمية الانتقادات والإدانات التي تم توجيهها اليوم فقط ضد سلطة الكيان الإسرائيلي في إطار مناقشة هذا البند كفيلة بتذكير ممثل سلطات الاحتلال بوجود إرادة دولية تشدد على ضرورة تنفيذ قرارات الأمم المتحدة المتعلقة بإنهاء الاحتلال الإسرائيلي وإعادة الأراضي المحتلة إلى أصحابها.

إن من يدّعي حرصه على حقوق الإنسان في دول العالم عليه أن يكون مثالاً يحتذى به في هذا المجال. فقد تكشّفت حقائق التحالف القطري – الإسرائيلي في تمويل الجماعات الإرهابية التكفيرية منذ بداية الأزمة في بلدي، سوريا. وكان آخر فصول هذا التعاون، كما بات معروفاً للجميع، التنسيق بين قطر وإسرائيل وجبهة النصرة الإرهابية في منطقة فصل القوات في الجولان السوري المحتل، واختطافهم لعناصر من قوات الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك، ثم إعادتهم إلى الداخل السوري بعد أن تدفع قطر الفدية للجماعة الإرهابية. وذلك في مسرحية هزلية باتت خيوطها مكشوفة، ضمن بموجبها نظام قطر وصول تمويله لإرهابيي النصرة واستمرار هؤلاء الإرهابيين في نشرهم للإرهاب والفوضى في الجولان السوري المحتل، ناهيك عن تعريض حياة عناصر قوات حفظ السلام الدولية للخطر البالغ ومساعدة إسرائيل على استمرار احتلالها للجولان السوري المحتل.

كل ما نود قوله هو كفى نفاقاً وكذباً وكفى استغلالاً لمأساة الشعب السوري المصطنعة والمفبركة في المنابر الدولية. أوقفوا دعمكم للجماعات الإرهابية المسلحة، وعندها سيكون الشعب السوري بألف خير.

**السيد لرم** (قطر): آخذ الكلمة لممارسة حق الرد على الادعاءات الرخيصة التي تحدثت بها الممثلة التي سبقتني. لا تختلف الادعاءات التي صدرت عن ممثل النظام السوري اليوم كثيراً عن ادعاءات ممثليه المعروفة في وقت سابق. وذلك في محاولة مكشوفة لإسباغ صفة الإرهاب على أية مطالبة بالحقوق الأساسية من قبل الشعب السوري ومحاولة لصق نفس التهمة بجميع من انتقد الإجراءات القمعية تجاه تلك المطالب الشعبية المشروعة، وانتقد الجرائم ضد المدنيين والخروقات الخطيرة للقانون الدولي وللأعراف الدولية وانتهاكات الحريات الأساسية التي قام بها النظام والميليشيات الموالية له.

إننا في دولة قطر ندرك خطر الإرهاب والمنظمات الإرهابية والمقاتلين الإرهابيين الأجانب على المنطقة والعالم.

ولا يمكن بأي حال أن تلتقي مصالحنا مع أي من الإرهابيين في أي مكان وفي أي حالة. ومثال ذلك وقوفنا ضد النظام الدموي السوري ضد شعبه. وسنواصل التعاون مع المجتمع الدولي بهدف القضاء على الإرهاب وتجفيف منابعه في المنطقة. وكانت دولة قطر من الدول المشاركة في تقديم قرار مجلس الأمن ٢١٧٨ (٢٠١٤) بشأن مكافحة الإرهاب، واتخذت تدابير عديدة تنفيذاً لذلك.

لقد كان الشعب السوري الشقيق ولا يزال شعباً عُرف عنه التعددية الثقافية والدينية ورفض التطرف. ولكن للأسف، عندما حاول الحصول على أبسط حقوقه المشروعة الأساسية وصف بالتطرف والإرهاب من نظامه وعومل على ذلك الأساس. وتعرّض المدنيون في البيوت والأطفال في المدارس والمرضى في المستشفيات للقصف بالأسلحة الثقيلة من قبل حكومة من المفترض أن تحميهم. ولكنها تتشفى بقتلهم وانتهاك أعراضهم.

وليست سياسات النظام السوري القمعية محاربة للإرهاب. بل هي أهم أسباب انتشار العنف والإرهاب في سوريا. وهذا ما حذرت منه دولة قطر مراراً وتكراراً. فلا تختلف الجرائم التي يرتكبها النظام بحق المدنيين في حقيقتها عن أي جرائم ترتكبها المنظمات الإرهابية في سوريا. إذ أن الهدف واحد، وهو المدنيون والمنشآت المدنية ومحاولات ترويعهم وترهيبهم لتحقيق أهداف سياسية.

لا نود أن نتزلق للمهاترات التي تتلفظ بها ممثلة نظام فاقد لشرعيته. ولذلك، أُنهي مداخلتنا وحق الرد هنا.

**السيدة الصالح** (الجمهورية العربية السورية): أولا، أود القول بأن الشعب السوري لم ولن يقبل أن يتحدث باسمه ممثل دولة، مثل دولة قطر، المعروفة بدعمها للإرهاب منذ بدايته في سوريا. لو كانوا في قطر يدركون فعلا خطر الإرهاب، لما رأينا ما وثقته مئات التقارير العالمية حول الدعم القطري للجماعات الإرهابية المسلحة ليس فقط في سوريا وإنما في المنطقة أجمع، ومنها التقرير الذي نشرته قناة ”سي.إن.إن“ الأمريكية في حزيران/يونيه ٢٠١٤ حول دور النظام القطري الذي وصفته بأنه ”الحليف الرئيسي للولايات المتحدة الأمريكية“ في تمويل الجماعات الإرهابية الوهابية بما في ذلك الجماعات المرتبطة بالقاعدة مثل جبهة النصرة وداعش، علاوة على تصريحات الكثير من المسؤولين الأوروبيين عن رعاية مشيخة قطر للإرهاب العالمي وارتباط شيوخ نفطها بتنظيم القاعدة.

إن من يدعي حرصه على حقوق الانسان في دول العالم، عليه أن يكون مثالا يُحتذى به في هذا المجال. وهنا، أود تذكير ممثل دولة قطر بالانتهاكات الجسيمة والممنهجة التي تجري في بلاده ضد حقوق الإنسان غير القطري، وبخاصة ضد حقوق العمال المهاجرين. وهذا ليس كلام الحكومة السورية، إنما هي تقارير صادرة عن كل من منظمة العمل الدولية ومنظمة العفو الدولية. كلتا المنظمتين وثقتا ممارسة العبودية على العمال والعاملات الأجانب في قطر، بل ووصلت جرائمهم لحد الاعتداء على العاملات واغتصابهن وممارسة أبشع أشكال العنف الجسدي والجنسي والنفسي عليهن، هذا بموجب تقارير المنظمتين. كل ذلك في ظل نظام يدعم قانونه العدلي هذه الجرائم ويحاسب الضحية المغتصبة بدلا من محاسبة مرتكب الجرم فيها.

**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالفرنسية): بذلك، تكون الجمعية العامة قد اختتمت المرحلة الحالية من نظرها في البند ٦٣ من جدول الأعمال.

رفعت الجلسة الساعة ١٧/١٥.